مقـومات الأمـن المجتمـعي

Societal Security Components

الصالح براجل ***BERRADJEL Salah***

جامعة تلمسان، الجزائر، berradjel05salah@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/01/07 **تاريخ القبول:** 2023/03/03 **تاريخ النشر:** 2023/04/01

ملخص:

يعتبر الأمن المجتمعي أول ماينشده بني البشر بعد الغذاء،فلا يمكن أبدا أن ينهض المجتمع ويسير نحو الرقي والازدهار في ظل الخوف والإرتباك، حيث ينبني ويتأسس هذا الأمن على مقومات شتى،وعلى هذا الأساس صيغت إشكالية هذه الدراسة على هذا النحو: ماهي أهم المقومات الأساسية التي ينبني عليها الأمن المجتمعي؟،حيث اعتمدت على أربعة عناصر أساسية لسرد هذه المقومات،فمنها ما يتعلق بكيان الإنسان كفرد،مثل: أن يتحصل على الطعام والكساء والدواء،وأن يجد عملا مؤمنا من الأخطار،ومنها ما يتعلق بكيان البشرية كجماعة، مثل: تقبل الآخرين، والمساهمة في الأعمال التطوعية والإعلامية، ومنها ما يتعلق بالدين والأخلاق،مثل: التعاون والتعاطف والتآلف والتآخي بين أفراد المجتمع،والانضباط على التدين والأخلاق،ومنها ما يتعلق بأجهزة الدولة ومؤسساتها، مثل: الأعمال التي تقوم بها المؤسسات التربوية، والاستشفائية، والقضائية، والأمنية، فكل هذه المقومات تساهم في بناء أمن اجتماعي متين، يضمن للإنسانية العيش في سلام وسكينة واطمئنان.

الكلمات المفتاحية: *الأمن؛ المجتمع؛ السكينة؛ الإنسان؛ مقومات.*

Abstract:

Community security is the first thing people seek after food,the society never rise in fear and confusion.On this basis,the problem of this study was formulated in this way.What are the most important basic elements on which social security is based?It relied on four basic elements to list these ingredients,some of which relate to the human being as an individual For example:to obtain food,clothing,safe job…, Including what is related to the entit of humanity as a group,such as:accepting others,and contributing to voluntary work.Some of them are related to religion and morals,such as:cooperation,sympathy,harmony and brotherhood.Those related to state agencies and institutions,such as:the work carried out by educational,hospital, judicial and security agencies.All those elements contribute to achieve a thick and strong social security for individuals to live safe and comfortable.

Keywords: *Security, society, tranquility, people, ingredients.*

* **المؤلف المرسل: الصالح براجل،** berradjel05salah@gmail.com

مقدمة:

إن المتأمل في قول الله تعالى:(الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ) (قريش: 4)،ليكتشف فعلا قيمة ونعمة الأمن على البشرية جمعاء،حيث قرن الله نعمة الأمن بنعمة الإطعام من الجوع،فكما كانت التغذية إمدادا لحاجات الجسم،كان الأمن إمدادا لحاجات النفس،وكلاهما في مصب مقصد وكلية المحافظة على النفس الإنسانية،وإن مما تقتضيه نعمة الأمن،أن يعمل الجميع،كل ما بوسعه من أجل تحقيقها والمحافظة عليها.

التعريف بموضوع المداخلة:

موضوع الأمن المجتمعي يدخل في إطار الموضوعات السوسيولوجية بصفة عامة،ويدخل في إطار منظومة حقوق الإنسان بصفة خاصة،ويصنف ضمن الحقوق المدنية والسياسية،أو ما يصطلح عليه بالحقوق الزرقاء،المرتبة في خانة الجيل الأول لحقوق الإنسان،وموضوع هذا المقال؛يتطرق إلى بعض المقومات الأساسية التي تشكل الدعامات الكبرى التي يرتكز عليها الأمن المجتمعي،فبحفظ هذه المقومات يكون أمن المجتمع متينا، وإذا اختلت واحدة منها تتأثر السكينة العامة بحسب درجة هذا الاختلال.

إشكالية الدراسة:

لقد تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في سنة: 1948،والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر في سنة: 1966أهم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية،ومنها الحق في الأمن،والمطلع على أهم ما كتبه علماء الاجتماع والسياسة وحقوق الإنسان يستنتج أهم الأسس التي ينبني عليها أمن المجتمع.

ولمعرفة هذه الأسس والمقومات يمكن صياغة الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة على هذا النحو:

ماهي أهم المقومات الأساسية التي ينبني عليها الأمن المجتمعي؟.

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسة أسئلة فرعية يمكن صياغتها على هذا النحو:

1/ ماهي أهم مقومات **الأمن** المجتمعي المتعلقة بكيان الإنسان كفرد؟.

2/ ماهي أهم مقومات **الأمن** المجتمعي المتعلقة بكيان البشرية كجماعة؟.

3/ ماهي أهم مقومات **الأمن** المجتمعي المتعلقة بالدين والأخلاق؟.

4/ ماهي أهم مقومات **الأمن** المجتمعي المتعلقة بأجهزة الدولة ومؤسساتها؟.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع فيما يلي:

1/ معرفة أهم مقومات الأمن المجتمعي التي تتشكل من الاحتياجات النفسية والجسدية للفرد.

2/ معرفة أهم مقومات الأمن المجتمعي التي تتشكل من مساهمات كل أعضاء المجتمع.

3/ معرفة أهم مقومات الأمن المجتمعي التي بنيت على أساس الأخلاق الفاضلة ومما جاءت به الشرائع السماوية.

4/ معرفة أهم مقومات الأمن المجتمعي التي تتشكل بفضل سلطان الدولة وتدخل أجهزتها وأعمال مؤسساتها.

منهج الدراسة:

إن طبيعة هذه الدراسة ولغرض الإجابة الوافية عن الإشكالية المطروحة في هذا البحث استوجب علي الأمر أن أتبع المنهج **الاستنباطي**،ذلك أنني قمت بالاطلاع على أهم ما كتب في علم الاجتماع والسياسة وحقوق الإنسان في هذا الموضوع،واستنبطت أهم الدعائم والمقومات الكبرى التي ينبني عليها أمن المجتمع ويحفظ بها استقراره.

خطة البحث:

بعدما قمت بضبط إشكالية الدراسة والاطلاع على المادة العلمية المتوفرة في هذا المجال،ارتأيت أن أقسم هذا البحث إلى أربعة محاور أساسية،وللإجابة الوافية عن تساؤل الإشكالية،أحاول مناقشة ما ورد تحت هذه المحاور في عناصر جزئية،وتكون المحاور الأساسية على هذا النحو:

أولا: مقومات متعلقة بكيان الإنسان كفرد.

ثانيا: مقومات متعلقة بكيان البشرية كجماعة.

ثالثا: مقومات متعلقة بالدين والأخلاق.

رابعا: مقومات متعلقة بأجهزة الدولة ومؤسساتها.

1.مقومات متعلقة بكيان الإنسان كفرد:

يقصد بالمقومات المتعلقة بالإنسان كفرد،تلك المقومات التي تحقق له الأمن الشخصي الذاتي والطمأنينة النفسية،وهي كثيرة ومتعددة،تتعلق بعيشه وبيئته وعمله وسلامته،حيث أوجز بعضها فيما يلي:

أ. الاستقرار المعيشي:

المقصود بالاستقرار المعيشي أن يتوفر للفرد الغذاء والكساء والدواء بالكيفية التي يكون آمنا معها على سد حاجاته الأساسية،وعلى توفير شروط العيش الكريم،حيث يحصل الاستقرار المعيشي للإنسان من خلال العمل المفيد،والنشاط الصناعي والتجاري والفلاحي ومن خلال الاستثمارات المختلفة،أو من خلال مختلف الطرق والأنشطة التي تعود عليه بالفائدة والمداخيل،فلا بد أن يتوجه كل أبناء المجتمع إلى الأعمال التي تدر أكبر قدر من الأرباح والفوائد (الجراد 2014، ص. 247).حيث يعتبر الاستقرار المعيشي من أهم الركائز الأساسية لوجود البنية الاجتماعية السليمة والقوية،لأن الافتقار إلى أساسيات العيش يورث الفقر والحرمان والشعور بالحاجة ويؤدي إلى التطلع إلى ماعند الآخرين،وربما محاولة النيل من ذلك عن طريق السرقة والغصب والاحتيال أو بأي طريق من طرق الاعتداء على حقوق الآخرين وأملاكهم،مما يؤدي إلى زعزعة الأمن المجتمعي،فالناس لا يمكن أن يهنأ لهم بال إذا كانت حياة الآخرين غير مستقرة أو معرضة للخطر،لأن الأحاسيس الإنسانية لها علاقة بين بني البشر جميعا،واللااستقرار عند فئة معينة من المجتمع ينعكس سلبا على باقي الفئات،ولذا وجب وضع الاستقرار المعيشي من بين أولويات اهتمامات الدولة ومؤسساتها وكافة الفاعلين في المجتمع من شخصيات ومنظمات.

ب. الأمن البيئي:

يعمل الأمن البيئي على توفير بيئة طبيعية سليمة يعيش فيها الإنسان،وهو متمتع بكل المتطلبات الصحية الحافظة لوجوده،وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر مناخ طبيعي سليم وبيئة طبيعية سليمة من التلوث،وانتاج فلاحي وصناعي وفق المعايير الصحية ومتطلبات البيئة السليمة،وهي من الشروط الأساسية لحياة صحية للإنسان،ويتعذر وجود أمن اجتماعي مستقر بينما حياة وصحة الإنسان وكل متطلبات حياته معرضة للتلوث،فيجب على الإنسان أن يختار البيئة الصالحة التي تبني له حرما آمنا يشعر من خلاله بالأمان ويلوذ إليه إذا ما برز ما يهدد أمنه وحياته (شقرة 1991، ص. 67)،لأن التلوث البيئي ينعكس سلبا على الصحة العامة التي تعتبر من أهم الركائز الأساسية التي ينبني عليها الإستقرار ،ومن أهم أركان النظام العام للمجتمع.

ج. الاستقرار الوظيفي:

إن تحقيق الاستقرار الوظيفي لا يتم فقط بتأمين المداخيل الأساسية التي تضمن عيش الإنسان،بل يتحقق أساسا بتنمية معرفة الإنسان لقدراته المهنية ولمهاراته الفنية ولكفاءاته الوظيفية ومعرفته لكيفية توظيفها واستعمالها في الميدان المهني،وهذا يعني أن الأمن الوظيفي لا يتحقق بتوفير فرص الشغل وتغطية الحاجات الضرورية فقط،بل يتحقق أيضا بالتفكير في كيفية إيجاد فرص العمل والاستثمار بطريقة صحيحة ومجدية،ويتحقق كذلك بتفعيل نظام الترقيات المهنية والتحفيزات الوظيفية المختلفة للموظف،ومن المعقول أن نسلم بأنه إذا افتقدنا فرص الشغل والاستثمار وسد الحاجات لا يمكن أن يتحقق أمن اقتصادي أو أمن اجتماعي،إذ عندما يشعر الإنسان بالحاجات الضرورية ولا يجدها سوف يغزو فكره وقلبه القلق على وضعه الحالي وعلى المستقبل،وربما يؤدي هذا إلى التيه في دروب الجريمة والانحراف،وبغض النظر عن الشغل والمداخيل وسد الحاجيات،هناك مشكلات أخرى تنتج عن البطالة والفراغ وتؤدي بالبطال إلى الولوج في عالم الإجرام،حتى ولو كان مكتفيا في الجانب المعيشي إلا أننا نجده مضطربا غير سوي نتيجة أزمة الفراغ التي يعيشها،فلو لم يكن الإنسان بحاجة إلى العمل لاستغنائه لكان عليه أن يعمل لصالح مجتمعه ويقدم له المقابل من الخير والخدمات،لأن المجتمع يعطيه أمنا فلا بد أن يأخذ منه المقابل (القرضاوي 1996، ص. 154).ومن المعلوم كذلك أن البطالة المصاحبة للحاجة تؤدي إلى التفتيش عن مصادر الدخل بطرق غير مشروعة،ومن ثم يكون الإجرام والانحراف وهو ما يهدد أمن المجتمع.

د. التأمينات ضد الأخطار:

إن المخاطر التي يتعرض لها العامل أثناء تأدية مهامه كثيرة ومتنوعة،من شأنها أن تجعله عاطلا أو عاجزا عن العمل،ويتعرض كذلك إلى مخاطر المرض والحوادث المهنية الطارئة والتقلبات الاقتصادية المفاجئة،ويكون كذلك عاجزا عن العمل في فترة الشيخوخة،ولذلك يعتبر التأمين الاجتماعي هو الحل الأمثل لتجاوز هذه المخاطر،وهذه التأمينات تعلي من مصلحة المجتمع ككل على المصلحة الفردية،وتقدم حقوق الجماعة بصفة تضامنية وتعاونية على حقوق الفرد (عثامنية 2008، ص. 45). وتكون التأمينات الاجتماعية عن طريق الاقتطاعات الدورية من الرواتب الشهرية،وهذه الاقتطاعات التي سوف تعاد للعامل ليستفيد منها عند الحاجة؛هي التي تضمن له ذلك الشعور بالاستقرار والطمأنينة،فالتأمينات الاجتماعية ترمي إلى حماية العامل وعائلته من التقلبات المفاجئة في الحياة وعند الشيخوخة كذلك.

2. مقومات متعلقة بكيان البشرية كجماعة:

يقصد بالمقومات المتعلقة بكيان البشرية كجماعة،تلك المقومات التي تحقق للجماعة الأمن والاستقرار،وتكون بفضل تدخل الضمير الجمعي وتعاون الهيئة المجتمعية ككل،وهي كثيرة ومتعددة،تتعلق بتقبل الآخر وبالعمل التطوعي والتوجيه الإعلامي،واستقرار الوضع السياسي في المجتمع،حيث أوجز بعضها فيما يلي:

أ. الإدماج الاجتماعي للمنحرفين:

لا بد أن يكون المجتمع مهيأ لتقبل من صلح من المنحرفين والمجرمين،ويفسح المجال أمامه لينصهر مجددا ضمنه،ويوفر له الجو المناسب لاحتوائه،ويصنع له بيئة مناسبة لإعادة إدماجه وتأهيله،وأن يعامل الجانح بالعفو والصفح عن الماضي،وأن لا يلاحق بصفة الجرم والإنحراف مدى الحياة،فالمجتمع الذي يرفض تقبل اندماج المنحرف فيه بعد إصلاحه وتأهيله سوف يخلق مشكلات شتى ويقضي على الأمن الاجتماعي فيه،لأنه باضطهاده ورفضه من يرغب في الاندماج فيه سوف يخلق منه إنحرافا أشد من ذي قبل،كما يولد لديه الشعور بأن كل ما بذله هو وبذلته المؤسسة العقابية في سبيل إعادته إلى المجتمع صالحا قد ذهب هباء منثورا،بل قوبل بالرفض والإهانة والإحتقار.

ذلك أن مشكلة الكثير من أفراد المجتمع أنهم يفتقدون الرؤية الشمولية ورؤية بديل ملائم لمعاملة المجرم أو المنحرف،فيؤدي ذلك إلى مساهمة سلبية منهم في التمكين لمنكر آخر أشد خطورة وضراوة مما ارتكبه من قبل(حسنة 1995، ص. 77)،ولذلك كان لابد من التوجيه الاجتماعي والتربوي للمجتمع كي يدرك أهمية تقبل الآخر والعفو عما سلف،هذا التوجيه يشكل أيضا وسيلة من وسائل ضمان الأمن الاجتماعي وضمان ديمومته.

ب. العمل التطوعي في منظمات المجتمع المدني:

لقد ساهمت إلى حد كبير المنظمات الاجتماعية وجمعيات المجتمع المدني في إرساء الأمن المجتمعي، حيث لا تدخر وقتا ولا جهدا في سبيل توفير الخدمات الاجتماعية والتربوية والصحية للمعوزين والمحتاجين وكل أفراد المجتمع،تسعفهم عند الحاجة وتساندهم وتقف بجانبهم في احتياجاتهم،وتساعدهم في حل مشكلاتهم، فمؤسسات المجتمع المدني تشكل عاملا مهما في تنمية الشعور بالتعاضد والتكامل الإنساني، فهناك مواقف تتطلب تدخل العمل الجمعوي وعمل المنظمات المجتمعية الكبيرة كما هو الحال في بعض المواقف العصيبة التي تعجز الأسر عن مواجهتها (مهوبي 2014، ص. 115)، ونجد فقط التدخل الجماعي المنظم هو القادر على مواجهة هذه المواقف الاستثنائية الطارئة والصعبة،نظرا لما تطلبه من المصاريف الباهضة أو التدخلات الكبيرة المكثفة،وعندما يشعر أبناء المجتمع الواحد بهذا العمل الإنساني الخير الذي يجمع الغني والفقير،ويجمع الميسور الحال والمعسر والصحيح مع المريض،يكون المجتمع قد حصن نفسه مما يخل بأمنه واستقراره.

وهذا العمل التطوعي في حد ذاته يحتاج إلى نوع من التأهيل والتدريب للأفراد العاملين في هذا المجال من أجل إيصاله إلى أهدافه الإنسانية المنشودة،لأن العمل الجمعوي والتطوعي يحتاج إلى نفس عميق وجهد كبير وإخلاص وفير،وإلا تحول إلى بؤرة للانتهاز والاستغلال اللامشروع للأموال المتبرع بها والمقدرات المتاحة.

ج. التوجيه الإعلامي للمجتمع:

نورد العمل الإعلامي في هذا السياق،بوصفه فرعا من فروع السلطان الثقافي والتربوي والتوجيهي، لأن أهمية المؤسسات الإعلامية ودورها في صناعة الرؤى الموجهة للأمن الاجتماعي بات اليوم أمرا مسلما من الجميع،حتى لقد أصبحت الصحافة تنعت اليوم بأنها السلطة الرابعة،تعبيرا عن دورها الفعال في تحقيق الأمن الإجتماعي،ويجدر أن نلاحظ أن الإعلام هو علم ذو قواعد وتراتيب وتقنيات متطورة؛منها يستمد قوة سلطانه في

التأثير الاجتماعي(النجار 1999، ص. 300).فبفضل التوجهات الإعلامية السديدة والنيرة،يتوجه المجتمع نحو الوعي والمدنية والرقي،وينبذ العنف والتطرف،وبذلك يتحقق الأمن الإجتماعي.

وأمام كثرة القنوات الإعلامية ووسائل التواصل الإجتماعي الحديثة وعدم إمكانية التحكم في انضباطها،أضحى العمل الإعلامي هو الموجه العام لثقافة المجتمع وسلوكاته العامة،ولم يعد العمل الإعلامي محصورا لدى المؤسسات فحسب،بل يمكن القول بأن كل فرد في حد ذاته يعتبر قناة إعلامية مستقلة في حد ذاتها،لما يمكنه من إمكانية تقديم المادة الإعلامية وبثها على أوسع نطاق وفي أي وقت وبأي محتوى وبأسرع مدة زمنية ممكنة،ولذلك أصبح من الضروري جدا وضع هذه المحتويات الإعلامية قيد المراقبة والتوجيه من طرف سلطات الضبط الخاصة بالمجال السمعي والبصري،ووضعها في المجال الذي يخدم الصالح العام ويحقق الأمن المجتمعي.

د. استقرار الوضع العام للدولة:

يعد استقرار الوضع العام للدولة أمرا أساسيا في حفظ المجتمع الإنساني من الإهتزاز الذي يزعزع كيانه،وبعدم استقرار الوضع العام للدولة تسود الفوضى والاضطراب،ويسود التردد والاحتجاج،وهذا ما يشكل الثغرات في العلاقات بين الناس فيشعرون بعدم الأمن على أنفسهم وممتلكاتهم.والمقصود باستقرار الوضع العام للدولة توفر حياة سياسة عامة قوامها المبادئ الدستورية والقانونية التي تضمن للمواطنين التمتع بكافة حقوقهم وحرياتهم الأساسية،ويمارسون هذه الحقوق في إطار العدالة الصارمة والمستقلة،وتطبيق القوانين التي تسهر على تفعيلها كل مؤسسات الدولة.

واستقرار الوضع العام للدولة لا يتحقق إلا إذا كان المواطن على وعي تام بحقوقه وواجباته، فالاستقرار السياسي يفترض قيام حكم ديموقراطي واع قادر على تمثيل رغبات المواطنين وتطلعاتهم،في إطار الحفاظ على سيادة القانون من جهة وقادر على تنظيم علاقات الدولة بين باقي الدول في إطار العلاقات الخارجية،وتحدد الحقوق والواجبات االمتعلقة بالمواطنين من جهة أخرى (مانع 2005، ص. 15).فالاستقرار السياسي كفيل بأن يجعل المواطن يشعر بالطمأنينة نتيجة وجود سلطة عليا ومؤسسات الدولة تسعى من أجل تحقيق أمنه واستقراره ومصالحه،فينصرف بعد ذلك إلى العمل المثمر في طمأنينة،وإذا اختل النظام العام لسيرور ة الدولة ودواليب الحكم تفقد السيطرة على الأوضاع،وتعم الفوضى بين أفراد المجتمع وبين الطوائف المتعددة ويتحول الأمر إلى صراع محتدم وربما يتأزم الوضع ويصل إلى إراقة الدماء وتخريب الممتلكات والتعدي على كافة الحقوق الأخرى،وهنا ينعدم الأمن ويحل محله الخوف واللااستقرار.

3. مقومات متعلقة بالدين والأخلاق:

تعتبر الأخلاق الفاضلة والقيم السمحة ورسالة الشرائع السماوية كلها داعية إلى الخير والفضيلة والإحسان،ومن بين العناصر المتعلقة بالدين والأخلاق والتي تضمن تحقيق أمن المجتمع ما يلي:

أ. التآلف الإجتماعي:

متى شعر الفرد بالرابطة النفسانية التي تربطه بوطنه ومجتمعه ينمو لديه الشعور الذي يكاد يكون غريزيا بأنه جزء من كل،وبان له دوره الإيجابي في مجتمعه،ويترتب عليه القيام بالمحافظة عليه وبالتالي على نفسه باعتباره جزءا لا ينفصم من كيان المجتمع،وعضوا موصولا بجسمه لا ينفك عنه،على شاكلة التعبير الحديثي (كالجسد الواحد)(الغزالي2000، ص. 187). وشعور الإنسان بدور وظيفي في مجتمعه يضفي عليه إحساسا بالإنتماء والانتساب إلى هذا المجتمع، فتشتد الرابطة التي تربطه بأعضائه مما يوفر التماسك بينهم،وبتماسك المجتمع تتشكل الوحدة الإنسانية ذات التوجهات المعينة على الإقليم الذي يستقر فيه هذا الشعب أو الأمة بصفة دائمة (بوالشعير 2010، ص. 70)، وهذا ما يولد بدوره الألفة الجامعة بين مواطني الوطن الواحد.

فالأمن الإجتماعي بما يقدمه للمواطن من أسباب الطمأنينة والرفاهية يتطلب من هذا المواطن مساهمة فعالة في تحقيقه،انطلاقا من شعور راسخ لديه بأن ما ينعم به غيره من الخير إنما ينعم به هو أيضا، وأن ما يصيب غيره من شر يصيبه هو أيضا،والألفة الجامعة هي العامل الجامع بين أفراد المجتمع الواحد تربطهم علاقات حسنة وطيدة ولو إلى أمد محدود (شروخ 2005، ص. 09). ولتحقيق هذا التآلف الاجتماعي لا بد من تعزيز الروابط الأخوية والقرابية والعشائرية والإنسانية بين أفراد المجتمع،ونبذ كل أسباب الكراهية والتطرف التي تؤدي إلى الصراعات وتصدع العلاقات بين الناس.

ب. وحدة المرجعية الأخلاقية:

لكي يتحقق الاتفاق على المرجعية الأخلاقية الواحدة التي يتميز بها المجتمع الواحد،يجب قبل ذلك أن يتوافق كل أفراد المجتمع على أرضية أخلاقية مشتركة،تضمن التناسب والتقارب في المواقف والتطلعات والآمال والأعمال،قائمة على الإحسان والخير بين أفراد المجتمع لتوطيد وترسيخ دعائم المحبة والتواصل فيما بينهم (أعوشت 1984، ص. 48). حيث تعتبر هذه الأرضية المشتركة عبارة عن فلسفة ومبادئ أخلاقية مكتسبة،يرثها جيل عن جيل نتيجة لانتقال الثقافات بين أفراد المجتمع عبر الأزمان وعبر المحافظة على العادات والتقاليد،من أجل الحفاظ على الوحدة والهوية الوطنية،والحفاظ على الرباط الوثيق الذي يجمع أفراد الوطن الواحد،أما إذا تفككت الروابط نهائيا فذلك إيذان بهلاك رابطة المجتمع (بن نبي 1986، ص. 42).فإذا تحقق هذا التوافق بين أبناء الوطن الواحد حول الفلسفة الأخلاقية المشتركة تكون قد تحققت إحدى الدعامات الكبرى للأمن المجتمعي في بلد ما،فالأمن المجتمعي لا ينبني إلا على قاعدة ثابتة ومتينة مكونة من تلك الأخلاق الصافية المعدن،والتي تتوافق مع الفطرة السليمة للإنسان وتتفق مع القيم والمثل العليا للمجتمع،وهذه المرجعية الأخلاقية يمكن إسقاطها على مايسمى بمبادئ القانون الطبيعي التي تدعو إلى العدالة والإحسان والفضيلة والتي يتفق عليها الضمير المجتمعي بالضرورة ضمنيا حتى وإن لم يتم الاتفاق علنيا على ذلك.

ج. التعاون والتآخي والتآزر:

إن التعاون والتآخي والتآزر بين أبناء الوطن الواحد مع بعضهم البعض،وتعاطف المجتمعات فيما بينها،يعتبر من بين أهم المقومات الأساسية التي يجب أن تتوفر في أي مجتمع لينعم بالأمن المجتمعي،فبقدر ما يكون التعاون والتآخي والتآزر والمحبة الصادقة بين أبناء المجتمع الواحد،بقدر ما تكون الرابطة الإنسانية بينهم

متينة،وبتواجد هذه الرابطة فإنها تشكل حاجزا أمام كل المشكلات التي تقع بين الأفراد،لأن الشعور بهذه الأحاسيس والروابط الأخوية يولد حتما الإحساس بالاستقامة والإحسان في التعامل وعدم إلحاق الأذى والضرر بالغير،وهكذا نجد للمحبة أثرها الكبير والمستقيم في الفكر والسلوك (بادحدح 1419هـ، ص. 22)،والمحبة هي التي تضمن الألفة والوحدة كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعامل أصحابه،حيث نجد أثر المحبة في قوله تعالى: (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ) (آل عمران : 159).

ولتعزيز هذه الروابط لا بد من تفعيل قيمة التعاون على أعمال البر بين أفراد المجتمع،ويتحقق هذا بوجوب الإطلاع على أوضاع العائلات الفقيرة والمعوزة والوقوف على حاجياتها والعمل على التعاون والتضامن من أجل توفير تلك الحاجيات،فبهذا التعاون تتم تنمية الشعور بالأخوة والشعور بالمؤازرة واللحمة الواحدة،فبهكذا يتحقق الأمن المجتمعي وتتحقق السكينة العامة بين الناس.

د. التوافق الإيماني والديني:

يعتبر الإيمان الجامع بين أفراد المجتمع الواحد كإحدى المقومات الأساسية للأمن المجتمعي،حتى وإن تعددت العقائد،وتلتقي كلها في دائرة التوحيد،فيجب أن تتجه في فحواها نحو التوافق حتى تطمئن النفوس ويحصل التقارب والتوافق الاجتماعي،فالعقيدة السليمة تنشأ منها نظما تشمل في معالجاتها كل مشاكل الحياة والإنسان(الخالدي 1989، ص. 15).فيفترض على العقيدة الدينية مهما كانت أن تكون عنصرا في توافق المجتمعات مع بعضها البعض،وأن تبتعد كل البعد عن الكراهية والبغضاء والتزمت والتعصب وعدم قبول الحق خاصة عند ظهور الدليل (الندوة 1995، ص. 64). فالإيمان بالله يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر،ويوجه الإنسان إلى التقوى ومخافة الله،ويخلق لديه الإحساس بالواجب والأمانة ويردعه عن المحرمات وعن كل الأضرار،وحينئذ يصبح الإنسان سويا ويحاسب نفسه على أقواله وأفعاله،يوجه نفسه إلى الخير ويبتعد بقدر الإمكان عن الشر،يسعى دوما لإرضاء الله،ومن هنا يصل إلى مرحلة الرضا عن نفسه ويشعر بالطمأنينة ويرقى إلى النفس المطمئنة،وإلى النفس السوية القادرة على العيش في سلام والقادرة على ضبط الأمور وعدم الانسياق وراء المثيرات التي من شأنها التأثير سلبا على الأمن الاجتماعي وعلى العلاقات الانسانية العامة.

وبالنسبة للمجتمعات التي تضم أكثر من ديانة واحدة فلا بد أن توجه نفسها نحو تنمية الشعور بالتعاطف والتقارب بين بعضها البعض،ونلاحظ أن الدين الإسلامي يعترف بالتعددية الدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية،ويضمن حقوق كل الفئات على كل اختلافاتها في إطار احترام رأي وقرار الأغلبية وحماية حقوق الأقليات المتنوعة (برغوث 2017، ص.197)،لقوله تبارك وتعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) (الحجرات : 13).

4. مقومات متعلقة بأجهزة الدولة ومؤسساتها:

تعد الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة وكافة أجهزتها المختلفة،من بين أهم العناصر الكبرى التي يقوم عليها الأمن المجتمعي،ذلك أن تدخل الدولة يتسم بالجدية والصرامة والانضباط،فهو بهذه السمات قادر على أن يوفر الأمن للمجتمع،وتلك الأعمال كثيرة ومتعددة،أحاول أن أوجز بعضها فيما يلي:

أ.العمل التربوي والتعليمي:

يعد العمل التربوي والتعليمي الذي تقدمه مختلف المؤسسات التربوية العامة والخاصة من بين أهم الأعمال التي تنهض بمسؤولية الأمن المجتمعي،فالتعليم بصفة عامة،هو الذي يبني الإنسان السوي ويساعده على التأقلم الاجتماعي والعيش بأمن وبسلام في الحياة العامة،وتهذيب شخصيته بصورة خاصة،فالمؤسسات التعليمية هي التي تنفذ السياسة التربوية التي تعد من إحدى عوامل الوقاية من الجريمة والإنحراف،فالدور الذي تقوم به المؤسسات التربوية يعتبر دورا محوريا وأساسيا في تأمين الأمن الإجتماعي،حيث تزرع في المدارس بذور مستقبل حياة الإنسان العقلية والسلوكية،فإذا لم نحسن بناء المقدمات التي نملكها بشكل صحيح فسوف ننتهي إلى النتائج التي تملكنا ولا نمتلك إزاءها أي إمكانية للتغيير نحو الأفضل (حسنة 1993، ص. 16).

وعلى هذا الأساس تعتبر المناهج الدراسية والمدرسة والأستاذ من بين أهم الركائز الأساسية للأمن المجتمعي،فبقدر ما يتعلم التلميذ أسلوب الحياة الإجتماعية السليمة في الوسط المدرسي،بقدر ما يتزود بالمعطيات والمؤهلات اللازمة التي تساعده على ممارسة حياة اجتماعية متزنة وآمنة خارج المدرسة،حيث تعتبر المناهج التربوية التي تستهدف التربية المدنية من أهم المقومات التي تضمن التربية على الأمن الاجتماعي للأجيال الصاعدة،وتعد المحافظة على هذا التوجه التربوي هي الكفيلة لضمان تحقيق الأمن الإجتماعي مستقبلا.

ب. العمل العلاجي والإستشفائي:

المجتمع الآمن هو المجتمع الذي يتمتع باستقرار صحي والقادر على معالجة كل المشكلات التي تعترضه،ومن بين هذه المشكلات (الأمراض)،سواء كانت أمراضا جسدية أو أمراضا عقلية.فهذه الأمراض المختلفة تنتج عنها مشكلات كبرى تؤدي غالبا إلى الإنحراف وزعزعة الأمن والنظام العام،فإن لم تعالج في أوانها فسوف تؤدي إلى انحرافات وخيمة العواقب.فالأمن المجتمعي مرتبط إلى حد بعيد بسلامة المجتمع من الأمراض بأنواعها المتعددة،حيث تقع هذه المهمة على عاتق المراكز الإستشفائية والعيادات الخاصة،التي تسعى إلى المحافظة عل النفس البشرية التي تعتبر من آكد الضروريات التي يجب مراعاتها في كل الظروف والأحوال (الشربجي 2002، ص.35)،وتوفير الصحة العقلية والجسدية يحتل أيضا مكانة هامة من بين اهتمامات العالم. فالأمن الصحي يتحقق بالاستمرار في تحسين أداء المؤسسات العلاجية والسيطرة على الأمراض،وتوفير الوقاية،ومتابعة التلقيحات الضرورية لأن الصحة العقلية والجسدية هي العامل الأساسي في جعل الفرد ينمو نموا طبيعيا، ويعطي انتاجية كاملة دون عائق يحول بينه وبين تطلعاته،وبهذا يحصل الأمن والاستقرار.

فتجهيز الدولة لهذه المؤسسات و تدعيمها بالوسائل الطبية والأدوية اللازمة،يعد من قبيل ضمان أمن المجتمع بالنظر إلى الدور الوقائي والعلاجي الحساس الذي يمكن أن تقوم به هذه المؤسسات قبل أن ينتشر الداء،وتحصل العلل ويدفع بالمرضى إلى ارتكاب الجريمة والانتقام،فكثير ا ماتقع ردود أفعال غير محمودة العواقب ناتجة عن الذين يعانون من أمراض عقلية مزمنة،وتقع كذلك انتقاما من طرف الذين يعانون من الأمراض المختلفة والذين يتعرضون للإهمال الطبي أوسوء المعاملة من طرف موظفي المستشفى أو عدم تقديم الخدمات الصحية اللازمة لهم.

ج. أعمال القوات الأمنية:

مهما بلغت درجة وعي المجتمعات،إلا أن الإنسان يبقى بحاجة ماسة إلى من يسهر على أمنه وطمأنينته،فرجال الأمن هم من لهم القدرة على القهر والمواجهة،فيحولون بقوتهم دون حصول ما يسوء إلى الإنسان،فبفضل الردع والقوة يكون المجتمع سليما قويا ومتماسكا وآمنا،فهنا تبرز أمامنا فكرة الدولة وأهمية الوظيفة الأمنية التي تقوم بها لحماية الأفراد والممتلكات والمؤسسات،وهي من أهم الوظائف التي تقوم بها السلطة(النهان 1986، ص. 140).فبمجرد تواجد القوات الأمنية في الأماكن غير الآمنة يشعر الناس بالطمانينة،لأن هذه الأجهزة قاهرة ولها صلاحية التدخل من أجل حفظ الأمن والنظام العام باستعمال القوة أو الأسلحة في حالة الضرورة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأعمال الأمنية لا بد أن تكون حكرا على الدولة فقط من أجل فرض هيبتها على الجميع وفرض السيطرة على الأوضاع والتحكم في زمام الأمور التي تؤدي إلى الإنفلات الأمني لو تركت بعيدة عن رقابة السلطات الأمنية،ذلك لو أن باب التسلح ترك مفتوحا لدى أفراد المجتمع لتحول كل الناس إلى ميليشيات قتالية،ولتشكلوا في طوائف قبلية وحزبية متناحرة،وهكذا يصبح الأمن الإجتماعي في مهب الريح.

د.أعمال المحاكم العدلية:

لا بد من وجود المحاكم والأجهزة القضائية في المجتمع،تتسم بالقدرة والعدالة،وتسهر على تطبيق الأنظمة والقوانين في حق المنحرفين والمجرمين،فتقرر لهم ما يستحقونه من عقاب وعتاب اجتماعي،وتقرر بشأنهم كذلك ما يحتاجون إليه من تربية وإصلاح،لذلك يعد القضاء المؤهل والعادل ركنا من أركان الأمن الإجتماعي،فهو ملاذ المظلوم ووقاية من بطش الظالم،فهنا يشعر المواطن بوجوده،ويطمئن لعدالة الجهاز القضائي فيعتبرها ملاذا طبيعيا عندما يسود الظلم،أو يعتدى عليه من طرف ظالم. فالقضاء العادل والفاعل يعد من إحدى المبررات لوجود جميع المؤسسات والأجهزة،وأساس شرعية كافة القوانين والأحكام والقرارات،وهو مقصود وغاية كل شيء يتحرك في الدولة وأنظمتها ومؤسساتها والمجتمع (عالية 1988، ص. 78)،فالقضاء لا يمكنه أن يكون صارما وفاعلا إلا إذا استند إلى قوانين ثابتة وأنظمة عادلة،تتوافق مع العادات والتقاليد والأخلاق المتعارف عليها في المجتمع،والتي يجب أن تأخذ بعين الإعتبار ديانة هذا الشعب.

فقانون العقوبات لا بد أن يأخذ بعين الإعتبار تلك السلوكات التي تعد في نظر المجتمع انحرافا، والقضاء العادل كمقوم من مقومات الأمن الإجتماعي،لابد أن يتمتع بالإستقلالية التامة التي تمكنه من فض النزاعات بين المواطنين والحكم بينهم،دون تدخل أية جهة معينة،فكلما كان القضاء مستقلا؛كان قويا وعادلا وتحقق الأمن الإجتماعي بين الناس،أما إذا كان القضاء معرضا للابتزازات ونفوذ رجال الأعمال والسلطة؛فسوف يفقد مصداقيته لدى الشعب،وتكون الأحكام الصادرة عن جهاته القضائية خاضعة لأهواء النافذين لدى هذا الجهاز،وتتسم بالظلم والاعتداء على حقوق الآخرين؛وبهذا الحال يفقد المجتمع ثقته في العدالة ويتزعزع الأمن.

هـ أعمال السجون ومؤسسات إعادة التربية والتأهيل:

مؤسسات إعادة التربية والتأهيل لا تعني فقط السجن،بل تعني كل المؤسسات التي تسعى إلى إصلاح المنحرف وإعادة تربيته وتأهيليه للحياة الإجتماعية،أو تؤدي المهام التي تعد من قبيل العقوبات والتدابير العلاجية

الأخرى؛سواء تلك التي تقيد الحرية الشخصية،أو تنال من مال المجرم،أو توقفه عن مهنته،أو تفرض عليه نوعا من الرقابة القضائية،أو تخضعه لدورات تكوينية وتربوية،كما هو مقرر في الكثير من الصكوك الدولية،وأشهرها القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء لعام:1955 (العمري 2017، ص.221)،فالمؤسسات العقابية زيادة على العقوبة التي تنفذها على المجرم،فهي توفر له إعادة تأهيله مهنيا واجتماعيا،وتعطيه من الرعاية ما يساعده في تربيته تربية صالحة،كل حسب وضعه الصحي والخاص،وحاجته الذاتية واستعداده النفسي والبدني.

فتساهم بالتالي هذه المؤسسات في بناء الأمن الإجتماعي،إذ تحول دون تكرار المجرم لجريمته، والمنحرف لانحرافه،بما تزوده به من وسائل وإمكانيات تبعده عن دروب الجريمة والانحراف،وتوجهه نحو حياة شريفة نافعة. فالأمن الإجتماعي يختل إذا وجد في المجتمع من هو ناقم على النظم والقوانين،ورافض للمبادئ السلوكية والأخلاقية المقررة،ولكن بفضل المؤسسات العقابية يصلح ما اعوج في المنحرف،وتحصنه من المزالق التي تؤدي به في مهاوي الإنحراف والجريمة،ونفس الهدف تؤدي إليه العقوبات المالية؛والمتمثلة في الغرامات المفروضة على المخالفين للنظم والقوانين،(العوجي 2015، ص ص. 77،118)،وباقي الإجراءات الإحترازية التي تقرر لتوفير الأمن والسكينة. فلكي تنجح مؤسسات إعادة التربية والتأهيل في أداء مهامها،لا بد أن تدمج في فلسفتها الإصلاحية بين مجموعة من البرامج التأهيلية التي تجمع بين التربية السلوكية والأخلاقية وبين التكوينات المهنية والوظيفية؛التي تتناسب مع شخصية المنحرف وميولاته الشخصية.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة المتواضعة توصلت إلى عدة نتائج،ومن خلالها تبادرت في ذهني مجموعة من التوصيات أوردها فيما يلي:

1. النتائج:

أ. يساهم الأشخاص الآمنين والمطمئنين بصفتهم الفردية في صناعة الأمن المجتمعي،فإذا اختلت عناصر الطمأنينة الذاتية عندهم،تمردوا على واقعهم المعيش وخلقوا جوا من الذعر والخوف في الوسط الاجتماعي،وساهموا في تأزم الأوضاع والإجرام والإنحراف ثم الإرهاب.

ب. يساهم الضمير الجمعي الحي والسليم في تحقيق الأمن المجتمعي،وخاصة إذا كان المجتمع مهيكلا في منظمات المجتمع المدنى والمؤسسات الجمعوية،منخرطا في الأعمال الخيرية والتطوعية و كذلك في الأعمال التحسيسية والإعلامية،ومساهما في إعادة إدماج وتأهيل من سبق لهم وأن خرجوا على أدبيات الأمن والنظام العام من المجرمين والمنحرفين.

ج. يعتبر الالتزام والتوافق على المبادئ الأخلاقية والسلوكية الراقية،والتحلى بروح المسؤولية الجماعية،ونبذ التطرف والتعصب،والالتزام بتعاليم الشرائع السماوية،من أهم عناصر مقومات الأمن المجتمعي،والتي يوفرها قادة الرأي في المجتمع من أصحاب العلم والمعرفة والفضيلة والأخلاق الراقية،والذين يتمتعون بثقافة الفطنة والوعي،والمتدينين الوسطيين المعتدلين من غير تزمت ولا تطرف.

د. لقد صدق من قال:(يزع الله بالسلطان مالا يزع بالقرآن)،فمهما بلغ المجتمع من درجات الرقي والمدنية والوعي والكمال،فلا بد من تواجد أجهزة ومؤسسات الدولة،تسهر على توفير الأمن وتحمي حقوق الإنسان وحرياته الأساسية،وتقدم الخدمات الضرورية للحياة الإنسانية في كافة المجالات،مع وجوب احتكار الدولة للأعمال الأمنية والعسكرية ذات الطبيعة المسلحة،لتفادي المواجهات العنيفة.

2.التوصيات:

أ. إدراج ثقافة المحافظة على الأمن والنظام العام في المناهج والبرامج التربوية في كل المراحل التعليمية،مع إيجاد آليات تنفيذها في الواقع المعاش.

ب. العمل على وضع إطار تشريعي وتنظيمي وإداري رادع،لكل من تسول له نفسه المساس بالأمن المجتمعي،مع إيجاد آليات التطبيق الفعلي لها في الميدان.

ج. إنشاء مركز وطني يعنى بمحاربة التطرف الديني،والإرهاب الفكري.

د. فتح المجال ودعم منظمات المجتمع المدني في كافة الأصعدة لتعمل على ترقية أمن المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

01- أعوشت بكير.(1984) . *أضواء على الأخلاق الإسلامية والمعاصرة*.قسنطينة:دار البعث.

02- بادحدح علي بن عمر.(1419ه). *مقومات الداعية الناجح*.جدة:دار الأندلس الخضراء.

03- بوالشعير سعيد.(2010). *القانون الدستوري*.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية.

04- بن نبي مالك.(1986).*ميلاد مجتمع – شبكة العلاقات الإجتماعية*-.دمشق:دار الفكر.

05- برغوث الطيب.(2017).*التجديد الحضاري والعمق الإنساني للإنسان*.الجزائر:دار النعمان.

06- الجراد سفير أحمد.(2014).*ظاهرة التطرف الديني – الواقع والتطبيق*- .سورية:دار العصماء.

07- حسنة عمر عبيد.(1995).*من فقه التغيير*.بيروت:المكتب الإسلامي.

08- حسنة عمر عبيد.(1993).*الشاكلة الثقافية*.بيروت:المكتب الإسلامي.

09- مانع جمال عبد الناصر.(2005).*القانون الدولي العام- المدخل والمصادر*- .عنابة:دار العلوم.

10- ميهوبي إسماعيل.(2014).*مقدمة في دراسة المجتمع المحلي الريفي*.برج بوعريريج:دار جيطلي.

11- النهان محمد فاروق.(1986).*أبحاث إسلامية*.بيروت:مؤسسة الرسالة.

12- النجار عبد المجيد عمر.(1999).*عوامل الشهود الحضاري*.بيروت:دار الغرب الإسلامي.

13- الندوة العالمية للشباب الإسلامي.(1995).*في أصول الحوار*.الرياض:المنيع للدعاية والإعلان.

14- عالية سمير.(1988).*نظرية الدولة في الإسلام*.بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

15- العوجي مصطفى.(2015).*الأمن الإجتماعي*.بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية.

16- العمري وائل حسين.(2017).*الحق في التعليم*.الإسكندرية:دار الفكر الجامعي.

17- عثامنية لخميسي.(2008).*عولمة التجريم والعقاب*.الجزائر:دار هومة.

18- القرضاوي يوسف.(1996).*دور القيم والأخلاق في الإقتصاد*.بيروت:مؤسسة الرسالة.

19- شقرة محمد إبراهيم.(1991).*المجتمع الرباني*.عمان:المكتبة الإسلامية.

20- الشربجي علي.(2002).*حقوق الإنسان في الإسلام*.بيروت:اليمامة.

21- شروخ صلاح الدين.(2005).*مدخل في علم الإجتماع*.عنابة:دار العلوم.

22- الخالدي محمود.(1989).*العقيدة وعلم الكلام*.الجزائر:شركة الشهاب.

23- الغزالي محمد.(2000).*خلق المسلم*.دمشق:دار القلم.